البعد الايراني في السياسة الخارجية الامريكية

م.د.سليم كاطع علي(*)
Selimali74@yahoo.com

ملخص

يُعد البعد الايراني بعداً محورياً وعاملاً للجدل في سياسة الولايات المتحدة الامريكية على مختلف الادارات التي تعاقبت على الحكم في الولايات المتحدة.

اذ ان طبيعة الاهداف المعلنة وغير المعلنة لايران والتي تستند الى امكانات ومقومات القوة الشاملة التي تمتلكها ايران، مكنتها من الاضطلاع بدور مهم ومؤثر سواء كان ايجابياً ام سلبياً في العديد من القضايا الاقليمية، الامر الذي عدته الولايات المتحدة الامريكية عاملاً مهدداً لمصالحها ولحلفائها في المنطقة.

وفي اطار تلك الرؤية جاءت هذه الدراسة لاستشراف وتحليل رؤية الولايات المتحدة الى ايران وما تشكله من خطر مهدد للاهداف والمصالح الامريكية، من خلال دراسة السياسة الامريكية تجاه ايران وتحليلها عبر المراحل المختلفة، ولا سيما منذ عام ١٩٧٩، فضلاً عن السيناريوهات المحتملة لكيفية التعامل مع ايران في المستقبل.

المقدمة

تُعد السياسة الأمريكية تجاه إيران جزءاص من السياسة الأمريكية الأشمل تجاه منطقة الشرق الأوسط عموماً ومنطقة الخليج العربي خصوصاً، نظراً لطبيعة المصالح الأمريكية في المنطقة، ولان معظم الأهداف الأمريكية سواء في منطقة الشرق الأوسط أو الخليج العربي، أو في آسيا الوسطى ترتبط بإيران، لكونها دولة معيقة لإنجاز هذه الأهداف، إنطلاقاً من إن إيران دولة معادية

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

للولايات المتحدة الأمريكية ولحلفائها في المنطقة، ولأنها تمتلك من المقومات العسكرية والجغرافية ما يؤهلها لان تكون قوة إقليمية مؤثرة في المستقبل، ومما يعزز ذلك هو سعي إيران لإمتلاك القدرات النووية السلمية وربما السلاح النووي في المستقبل.

فعلى الرغم من التداعيات التي شهدتها البنية الهيكلية للنظام الدولي مطلع تسعينيات القرن العشرين والمتمثلة بانهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه، وزوال الخطر الشيوعي وظهور بوادر نظام دولي جديد أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تروج له من اجل فرض سيطرتها على العالم. إلا إن السياسة الأمريكية تجاه إيران لم تتغير، إذ أن أهمية إيران قد تضاعفت في منطقة الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب الباردة نظراً لطبيعة مصالح الولايات المتحدة في المنطقة وحجمه.

فإيران تمثل احد التحديات التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وهو ما يدفع بالولايات المتحدة إلى التعامل مع إيران وفق ثوابت ومحددات، من خلال الاعتماد على وسائل معينة لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في احتواء إيران والقضاء على التهديد الذي يمكن أن تفرضه على مصالح الولايات المتحدة في المنطقة.

وفي ضوء ما تقدم تنطلق الدراسة من فرضية مفادها: إن السياسة الأمريكية تجاه إيران تتسم بسمة الثبات والاستمرارية منذ قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ وحتى الآن، وان هذه السمة تنطلق من الرؤية الأمريكية في الحيلولة دون بروز إيران كقوة إقليمية مؤثرة في المنطقة، ولا سيما في منطقة الخليج العربي، وهو ما سيكون على حساب مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وأهدافه.

ومن اجل الوقوف على طبيعة السياسة الأمريكية تجاه إيران، وأهدافها ووسائلها، فقد تم تقسيم الدراسة على ثلاثة مباحث رئيسة وكما يلي:

المبحث الأول: الأهمية الجيوستراتيجية لإيران.

المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران.

المبحث الثالث: مستقبل السياسة الأمريكية تجاه إيران.

المبحث الأول

الأهمية الجيوستراتيجية لإيران

ترتبط قوة أية دولة في العالم بمجموعة من القدرات والإمكانيات التي تتمتع بها، وتتضمن هذه القدرات مجموعة من العناصر المادية وغير المادية مثل الموقع الجغرافي والمساحة والبنية الاقتصادية والعسكرية، والتي تتيح للدولة إمكانية التحرك لان تؤدي دوراً اقليمياً مؤثراً في سلوك الدول الأخرى وسياستها أو حتى في تشكيل علاقات القوى.

وفي ضوء ما تقدم تتأتى الأهمية الجيوستراتيجة لإيران من أهمية موقعها الجغرافي، فإيران تقع بين خطي عرض(٢٥ . ٤٠) شمالاً، وبين خطي طول (٤٤ . ٦٣) درجة شمالاً وتحدها أذربيجان وأرمينيا وتركمانستان من الشمال، والعراق وتركيا من الغرب، وأفغانستان وباكستان من الشرق، والخليج العربي وخليج عُمان وبحر العرب من الجنوب[١].

وتبلغ المساحة الإجمالية لإيران نحو (١,٦٤٨) مليون كم٢، وهي مساحة تعادل خمس مساحة الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك تعادل مساحة الجزر البريطانية وفرنسا وسويسرا وبلجيكا وهولندا وألمانيا مجتمعة. وتمثل مساحة إيران نحو (٦٦،٥%) بالنسبة إلى إجمالي مساحة دول مجلس التعاون الخليجي، كما تعادل نحو (١١،٧%) من مساحة الوطن العربي، وبهذه المساحة فهي تعادل نحو (١،٢%) من مساحة العالم[٢].

وتُعد إيران الدولة الأكثر كثافة من حيث عدد السكان بين دول الخليج العربي، إذ بلغ عدد سكانها حسب إحصائيات الأمم المتحدة الصادرة في عام ٢٠٠٧ نحو (٧٢،٤) مليون نسمة، ويتوقع أن يصل العدد إلى نحو (٨٣،٧) مليون نسمة في عام ٢٠٢٠[٣].

كما أصبحت إيران في موقع جيوسياسي مهم لوقوعها بين منابع النفط المهمة في الخليج العربي وآسيا الوسطى والقوقاز وبحر قزوين بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١. وزاد من أهمية

---

[١] د. جودة حسنين جودة، جغرافية آسيا الإقليمية، الإسكندرية، منشاة المعارف للنشر، ١٩٩٨، ص ٦٥٥.

[٢] جاسم خالد السعدون، العلاقات الاقتصادية العربية . الإيرانية الراهنة وآفاق تطورها، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٠٢، ١٩٩٥، ص ١١٩.

[3] **The United Nation Development Programme**, **Human Development Report** ,**New York**, **2009**, **p.192** .

ذلك الموقع إعادة إحياء طريق الحرير الذي يربط أوربا بآسيا براً. إذ تعد إيران الطريق الأقصر والممر المركزي للمواصلات بين هاتين القارتين، وكذلك تُعد إيران الدولة الوحيدة التي ترتبط جغرافياً ببحر قزوين ومنطقة آسيا الوسطى والقوقاز، وقد إزدادت أهمية إيران أكثر بعد اكتشاف مصادر الطاقة في بحر قزوين[١].

ومما يزيد من أهمية إيران إطلالتها على مضيق هرمز الذي يُعد حلقة الاتصال الوحيدة بين مياه الخليج العربي والمحيط الهندي، ويتمتع هذا المضيق بأهمية إستراتيجية عالمية، إذ تستطيع القوى التي تسيطر عليه التحكم في الشريان الذي يغذي العالم الصناعي بالطاقة، إذ يُنقل من خلال هذا المضيق يومياً نحو (١٧) مليون برميل من النفط، ونحو (٣،٥) بليون متر مكعب من الغاز يومياً، أي ما يعادل نحو (٤٠%) من الاحتياجات النفطية المنقولة بحرياً، ونحو (٢٠%) من حاجة العالم النفطية، وتجتازه يومياً من (٢٠ . ٣٠) ناقلة نفط[٢].

ولا شك فان تمتع إيران بموقع جغرافي مهم سوف يتيح لها فرصة ممارسة دور إقليمي مؤثر في تفاعلات المنطقة كافة ، إذ وصف زبغنيو بريجنسكي مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق إيران بـ:" المحور الجيوبوليتيكي في إطار منطقتها، والذي يجب على الولايات المتحدة أخذه في عين الاعتبار لدى رسم سياساتها تجاه هذه المنطقة"[٣].

---

[١] د. ضاري سرحان الحمداني، سياسة إيران تجاه دول الجوار، الطبعة الأولى، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٢، ص ٧٦. وينظر: ارش بومند، التقاطع الجيوبوليتيكي الإيراني . الأمريكي، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، العدد ٨٤، حزيران ١٩٩٩، ص ٥٠.

[٢] نوار جليل هاشم، الممرات المائية وامن الطاقة العالمي: دراسة في الجغرافية السياسية، الطبعة الأولى، بغداد، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١١، ص ٨١. وينظر : د. صبري فارس الهيتي، الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبوليتيكية، الطبعة الأولى، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠، ص ٣٠٥.

[٣] مهدي خضر نور الدين، الحصار المتبادل: العلاقات الإيرانية . الأمريكية بعد احتلال العراق، الطبعة الأولى، بيروت، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ٢٠١٢، ص٣٦.

أما على صعيد الأهمية الاقتصادية لإيران، فتمتلك إيران ثروة نفطية هائلة، إذ يُقدر الاحتياطي النفطي الإيراني بنحو (٩٥) مليار برميل، وهي تلي احتياطي كل من المملكة العربية السعودية والعراق من النفط التي تُقدر بنحو (٢٦٠) و (١١٥) مليار برميل على التوالي[١].

فضلاً عن ذلك فان إيران تمتلك إلى جانب النفط احتياطي ضخم من الغاز الطبيعي، إذ تشير التقديرات إلى أن الاحتياطي الإيراني من الغاز الطبيعي يبلغ نحو (٩٤٠) تريليون متر مكعب، وهي بذلك تحتل المرتبة الثانية بعد روسيا الاتحادية من حيث الاحتياطي العالمي[٢].

فضلاً عن ذلك، فان الإمكانيات الاقتصادية الهائلة التي تمتلكها إيران أتاحت لها إمكانية حيازة قدرات عسكرية كبيرة انطلاقاً من إن القدرات العسكرية لابد من أن تستند إلى قاعدة اقتصادية متينة، إذ يُقدر عدد القوات المسلحة الإيرانية (الجيش والحرس الثوري) وفقاً لمؤشرات عام ٢٠١٠ بنحو (٥٢٣) ألف جندي، كما تمتلك إيران نحو (٢٥٧) سفينة حربية بينها ثلاث غواصات روسية، و(٢٦) سفينة دعم، و(٤٣) زورقاً صاروخياً، منها أربعة زوارق تصنف زوارق صاروخية رئيسة، وخمسة زوارق ألغام، و(٢١) زورقاً برمائياً[٣].

ولا شك فان القدرات العسكرية التي تمتلكها إيران أتاحت لها قدرة كبيرة على الحركة والمناورة السياسية تجاه دول الجوار الجغرافي، ومن ثم إنها تستطيع من خلال قدراتها العسكرية ممارسة سياسة إقليمية مؤثرة وذات وزن كبير، من اجل تحقيق أهدافها ومصالحها في المنطقة.

ومما تقدم نخلص إلى إن إيران تُعد قوة مؤثرة نظراً لموقعها الجغرافي الاستراتيجي، وثرواتها الطبيعية، وامتداداتها الدينية والمذهبية، وهو ما منحها ثقلاً جيوستراتيجياً ضمن قابليتها المحدودة لا سيما في منطقة الخليج العربي، إذ أن الأهمية الجغرافية فضلاً عن الإمكانيات والقدرات الكبيرة التي تتمتع بها إيران على الصعيد الاقتصادي جعلت منها دولة ذات ثقل اقتصادي كبير من خلال

---

[١] روجر هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الأولى، بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٧، ص ١٨.

[٢] المصدر نفسه، ص ٢٠.

[٣] عبد الجليل زيد موهون، برامج التسلح في الخليج والجوار، الطبعة الأولى، بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠١٢، ص ٩٨. وينظر: هادي زعرور، توازن الرعب: القوى العالمية العالمية، الطبعة الاولى، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٣، ص ١٠٦.

احتياطياتها وإنتاجها من النفط والغاز الطبيعي، وهو ما يمنح إيران ميزة في التأثير على الأسواق العالمية المستهلكة لمصادر الطاقة، ومن ثم يمكن استخدام تلك الميزة كورقة ضغط على الدول الأخرى سواء في بيئتها الإقليمية أو الدولية.

المبحث الثاني

محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران

شكل انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ وسقوط نظام الشاه نقطة تحول مهمة في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران، إذ تحولت إيران من حليف استراتيجي للدول الغربية عامة، والولايات المتحدة الأمريكية بصورة خاصة إلى دولة ذات ثقل ووزن إقليمي ومركز جذب واستقطاب للسياسات المعادية للولايات المتحدة الأمريكية.

ومما عزز من تلك الرؤية الأمريكية قناعة الولايات المتحدة انه ليس بمقدورها أن تترك مصالحها الحيوية (النفط) في المنطقة بأيدي غير أمينة على مصالحها أو تتركه عرضة للظروف والمفاجآت، لاسيما في ظل إنعدام الثقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والنظام الجديد في إيران الذي نشأ بعد الثورة الاسلامية عام ١٩٧٩.

وقد عكست السياسات الأمريكية المختلفة تجاه إيران بعد انتهاء الحرب الباردة ذلك التوجه إنطلاقاً من ضرورة المحافظة على أهداف ومصالح الولايات المتحدة والتي تتمثل بـ [١]:

١. حماية الاقتصاد الأمريكي نتيجة انقطاع تدفق النفط وارتفاع أسعاره بسبب تزايد الطلب عليه من قبل الدول الأخرى، ولاسيما الصين وأوربا واليابان.
٢. الحفاظ على مستوى ونمط معيشة المواطن الأمريكي القائم على الاستهلاك الكثيف للطاقة.
٣. التحكم بأسعار النفط وتوزيعه، ومن ثم التحكم بإقتصاديات الدول الصناعية المنافسة للولايات المتحدة.

[١] **فنسان الغريب، دولة الحرس الثوري وإجهاض الثورة الخضراء، الطبعة الأولى، بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٩، ص ١٢٩.**

وفي إطار تلك الرؤية، فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة إلى إعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط عموماً ومنطقة الخليج العربي خصوصاً بما يتلائم مع المصالح والأهداف الأمريكية المرسومة، سواء من خلال مواجهة الدول التي تصفها بالدول المارقة من خلال المقاطعة الاقتصادية والعزل، والقضاء على الحركات التي تصفها بالإرهابية، أو من خلال التهديد بالاستخدام الفعلي للقوة العسكرية لمواجهة تلك التهديدات.

وعلى خلاف ما ذهب إليه البعض من إن انتهاء حقبة الحرب الباردة قد قلل من أهمية إيران بالنسبة لإدراك صانع القرار الأمريكي، إلا إن الواقع كشف إن هذه الأهمية أصبحت في تزايد وذلك بعد أن برزت إيران كقوة إقليمية لها مكانتها الخاصة في ظل الوضع الدولي الجديد الذي نشأ بعد انتهاء الحرب الباردة، سواء من الناحية الجيوستراتيجية، أو بوصفها دولة ذات نظام إسلامي يتقاطع في توجهاته السياسية والفكرية مع التوجهات الأمريكية في المنطقة، لاسيما بعد أن ركزت السياسة الأمريكية على الإسلام بوصفه بديلاً للخطر الشيوعي في هذه المرحلة.

وفي ضوء ما تقدم يمكن تحديد ابرز محددات السياسة الأمريكية تجاه إيران بما يلي:

اولاً: مكافحة الإرهاب

إتجهت الولايات المتحدة الأمريكية نحو تبرير سياستها المتبعة تجاه إيران من خلال الرؤية الأمريكية التي وضعت إيران ضمن قائمة الدول الراعية للإرهاب، من خلال تقديم الدعم والتمويل لبعض الأحزاب والحركات الإسلامية، التي تصفها الولايات المتحدة بـ (الإرهابية)، ولاسيما حركات المقاومة اللبنانية والفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي، وفي مقدمتها حزب الله اللبناني، وحركتا حماس والجهاد الإسلامي الفلسطينيتين، فضلاً عن معارضة إيران لعملية التسوية العربية ـ الإسرائيلية، وموقفها السياسي ـ الأيديولوجي الرافض لوجود (إسرائيل)[1].

وفي هذا الإطار، فقد ركز التقرير الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية في عام ١٩٩٢ إلى إن إيران تشكل اخطر راعٍ لإرهاب الدولة في العالم، وأخذت أعمال التحديث العسكري، فضلاً

[1] مجموعة باحثين، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، تحرير: نظام بركات، الطبعة الأولى، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠١٢، ص ص ٣٥٢ ـ ٣٥٨. وينظر: سمير زكي البسيوني، الشباب الإيراني والسياسة الخارجية .. من الثورية إلى البراغماتية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٦٨، نيسان ٢٠٠٧، ص ١٣١.

عن دعم إيران ومساندتها للعديد من الحركات والتنظيمات المسلحة تستقطب اهتماماً متزايداً من قبل صانع القرار الأمريكي، الأمر الذي دفع الإدارة الأمريكية إلى تبني إستراتيجية (الاحتواء المزدوج) في آيار ١٩٩٣ لإحتواء العراق وإيران[١].

كما شكل الدعم الإيراني الواضح للنظام السياسي القائم في سوريا ميداناً آخر لتحدي السياسة الأمريكية في المنطقة، من خلال إعلان إيران عن إقامة تحالف استراتيجي مع سوريا تلتزم بموجبه إن أي اعتداء على سوريا يُعد بمثابة اعتداء على إيران، لاسيما بعد ازدياد الضغط على النظام السوري من قبل الولايات المتحدة بعد حادث اغتيال رئيس الوزراء اللبناني (رفيق الحريري) في ١٤ كانون الثاني ٢٠٠٥، وهو ما دفع بسوريا إلى سحب قواتها من لبنان[٢].

كما اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية نحو حلفائها الأوربيين من اجل المشاركة في سياسة الولايات المتحدة الرامية إلى احتواء إيران، والضغط عليها اقتصاديا، فضلاً عن الحيلولة دون تمكين الشركات الأمريكية، والشركات التابعة لشركات أمريكية من تنفيذ مشاريع في قطاع النفط الإيراني، وهو ما عُرف لاحقاً بقانون (داماتو) في عام ١٩٩٦[٣].

أما بعد أحداث أيلول ٢٠٠١ فقد اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تصنيف الدول إلى (معادية) و (صديقة)، والتوجه نحو إعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط تحت ما سمي بـ : الحرب على الإرهاب، ومحاربة الدول الداعمة للتنظيمات الإرهابية، من خلال اعتماد اسلوب الحرب الاستباقية، وقد أصبحت إيران مصنفة ضمن (محور الشر)، من خلال اتهامها بدعم

---

[١] د. محمد مراد، السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي، الطبعة الأولى، بيروت، دار المنهل اللبناني للطبع والنشر والتوزيع، ٢٠٠٩، ص ١٦٧ وما بعدها. وينظر: مكسيم لوفابفر، السياسة الخارجية الأمريكية، تعريب: حسين حيدر، الطبعة الأولى، بيروت، عويدات للنشر والطباعة، ٢٠٠٦، ص ٤٨ وما بعدها.

[٢] خالد الحروب، إيران: تحدي (أو تغيير) موازين القوة الإقليمية، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد ١٢٥، ربيع ٢٠٠٦، ص ١٤.

[٣] قانون داماتو: نسبة إلى عضو مجلس الشيوخ الأمريكي عن ولاية نيويورك (الفونسو داماتو)، وهو مشروع قانون نص على فرض عقوبات على الشركات التي تبرم عقوداً مع إيران تصل إلى نحو ٤٠ مليون دولار أو أكثر. ينظر بذلك: فؤاد جرجس، أمريكا والإسلام السياسي: صراع الحضارات أم صراع المصالح، ترجمة: غسان غصن، بيروت، دار النعمان، ١٩٩٨، ص ١٥٠.

الإرهاب، فضلاً عن طبيعة البرنامج النووي الإيراني الذي شكل عاملاً إضافياً للضغط على النظام الإيراني[١].

ولا شك فان مما عزز من السياسة الأمريكية تجاه إيران هو سعي إيران إلى تحقيق أهدافها التي تتقاطع مع التوجهات والمصالح الأمريكية في المنطقة، والتي تتمثل بما يلي:[٢]

١. الحصول على اعتراف بدور إيران كقوة إقليمية مؤثرة ومهيمنة في منطقة الخليج العربي، ضمن أية ترتيبات إقليمية أو دولية في المستقبل.
٢. حصول إيران على ضمانات أمنية من الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا بعدم التعرض لأي عدوان في المستقبل.
٣. حصول ايران على اعتراف بحقها في الحصول على برنامج نووي للاغراض السلمية.

وهكذا فقد ركزت الولايات المتحدة الأمريكية في سبيل احتواء السياسات الإيرانية إلى إتباع سياسة العزل والاحتواء ضد إيران من خلال حشد ودعم الدول الإقليمية والدولية للضغط على إيران، وإتباع سياسات التشدد إتجاهها ولاسيما دول الشرق الأوسط التي تدرك الولايات المتحدة بأنها البيئة الأكثر تفاعلاً مع إيران، فضلاً عن الدول الكبرى التي تعتمد إيران عليها في قضاياها الدولية مثل روسيا والصين. إذ تُعد سياسة العزلة والعقوبات الاقتصادية من أهم وسائل الضغط والحصار التي تسعى الولايات المتحدة إلى توظيفها من اجل تشديد العزلة على إيران.

ثانياً: المتغير العراقي

شكل احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق في عام ٢٠٠٣ تهديداً مباشراً لإيران، إذ أنها أصبحت مجاورة إقليمياً للولايات المتحدة بحكم سيطرة الأخيرة على العراق وتحكمها في منطقة الشرق الأوسط عموماً ومنطقة الخليج العربي على وجه التحديد.

فالمتغير العراقي شكل احد أهم نقاط التفاعل بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، إذ انه تفاعل مباشر بين الطرفين نظراً لطبيعة مصالح وأهداف البلدين في العراق، فضلاً عن تعارض

---

[١] عادل الجوجري، أحمدي نجاد، رجل في قلب العاصفة، الطبعة الأولى، دمشق، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٦، ص ١٠٦.
[٢] مهدي خضر نور الدين، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣.

الاستراتيجيات والسياسات الأمر الذي جعل العراق احد أهم محددات السياسة الأمريكية تجاه إيران[١].

لقد اختارت إيران خلال عملية غزو العراق ثم احتلاله عام ٢٠٠٣ ما يمكن تسميته بـ:(الحياد الايجابي)، فهي لم تقاتل إلى جانب النظام العراقي، ولا ضد القوات الأمريكية، كما أنها لم تعمل على إعاقة أو تسهيل تلك المهمة، ولعل مرد ذلك يعود إلى سنوات الحرب والعداوة والتهديد المتبادل بينها وبين النظام العراقي السابق، فهي لم تخسر شيئاً برحيل ذلك النظام، ولم تحرص على التمسك ببقائه في الوقت نفسه، ومن ثم أصبحت إيران تبحث عن فرص لحماية مصالحها وأمنها بعد سقوط ذلك النظام.

الا ان سقوط (العدو التقليدي) بنظر ايران والمتمثل بالنظام العراقي السابق بيد الولايات المتحدة اربك الموقف الايراني ما بين الوقوف على الحياد، وبين التدخل في شؤونه بهدف حماية مصالحها وامنها من خطر تراه قادماً لا محالة، وذلك بوجود القوات الامريكية في جوارها المباشر، وهو ما دفع ايران الى اختيار عنصر الضغط على الولايات المتحدة الامريكية من خلال العراق للمساومة على قضايا اخرى مثل برنامجها النووي ومكانتها الاقليمية في المنطقة[٢].

فالرؤية الأمريكية لإيران بعد عام ٢٠٠٣ تنطلق من إن إيران أصبح لها نفوذاً وتأثيراً كبيراً في العراق بحكم طبيعة العلاقات التاريخية بين البلدين، والكم الهائل من التفاعلات التي تركت آثاراً سياسية وإجتماعية ودينية مترابطة، فضلاً عن المتغير الأهم في العلاقة وهو المتغير الجغرافي[٣].

وفي هذا الصدد فقد أشارت وزيرة الخارجية الأمريكية (كونداليزا رايس) في كلمتها أمام لجنة الميزانية في الكونغرس الأمريكي إلى: " إن احد اكبر التحديات في الشرق الأوسط هو سياسة

---

[١] د. بهاء عدنان السعبري، الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، الطبعة الأولى، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ٢٠١٢، ص ١٤١.

[٢] مجموعة باحثين، الخليج في سياق استراتيجي متغير، تحرير: محمد بدري عيد، جمال عبد الله، الطبعة الاولى، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٤، ص ص ١٨٠. ١٨١.

[٣] المصدر نفسه، ص ١٤٧.

النظام الإيراني في زعزعة الوضع في أكثر المناطق هشاشة، إن سياسات إيران الإقليمية تثير قلقاً كبيراً، فهي مع شريكتها سوريا تزعزع استقرار لبنان والأراضي الفلسطينية وحتى جنوب العراق"[١].

إن ما تقدم يفسر لنا سبب الخلاف الأمريكي . الإيراني فيما يتعلق بالقضية العراقية، إذ تتهم الولايات المتحدة الأمريكية إيران بالتدخل في الشأن العراقي الداخلي عبر تقديم الدعم لبعض الاحزاب السياسية تارة، وبإيواء أفراد تنظيم القاعدة في أراضيها تارة أخرى[٢]. انطلاقاً من السعي الإيراني لإحتواء المشروع الأمريكي في العراق، من خلال توريط الولايات المتحدة الأمريكية في حرب استنزاف في العراق، وهو ما سينعكس سلباً على الولايات المتحدة من خلال إيجاد رأي عام عالمي رافض لسياسات الولايات المتحدة، وصعوبة تكرار مثل هذه المجازفة في العراق.

وهكذا فالسياسة الإيرانية تجاه العراق والتدخل في شؤونه الداخلية تشكل عاملاً للقلق لدى الولايات المتحدة، التي ترى في تلك السياسة توجهاً لتكريس نفوذها في العراق، والحد في المقابل من نفوذ الولايات المتحدة ومصالحها فيه.

ثالثاً: البرنامج النووي الإيراني

تُعد السياسة الأمريكية للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط عموماً ركيزة أساسية في إستراتيجيتها العالمية، لاسيما بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ التي دفعت بها إلى مزيد من التشدد في منع الانتشار النووي سواء بالقوة العسكرية أو بالطرق الدبلوماسية. وهو ما دفع الولايات المتحدة الى تبني إستراتيجية جديدة في مجال مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل كجزء من إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، كما نجحت في بلورة إجماع مع الدول الحليفة والصديقة لاسيما الاتحاد الأوربي في هذا المجال.

وفي هذا السياق، يُعد المسعى الإيراني لامتلاك القنبلة النووية هو الجانب الأكثر قلقاً في السلوك الإيراني، فالولايات المتحدة ترى إن المشروع النووي الإيراني في بوشهر لا يُعد تهديداً

---

[١] **نقلاً عن: صحيفة القدس العربي، العدد ٥٢٠٢، ١٨ شباط ٢٠٠٦.**

[٢] **د. طلال عتريس، إيران في تحولات الشرق الأوسط: المخاطر والفرص، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد ١٢٥، ربيع ٢٠٠٦، ص ٣٧.**

مباشراً لمصالحها في النفط القوقازي ونفط آسيا الوسطى، ولكنه ايضاً تهديداً مباشراً لمعابر النفط في الخليج العربي والشرق الأوسط[١].

ولا شك فان السياسة الأمريكية حيال الطموحات النووية الإيرانية تبدو مبررة لدى مختلف الإدارات الأمريكية، لأنه من جهة سوف تجعل إيران بإمكانياتها الاقتصادية والعسكرية من أن تصبح قوة إقليمية ذات وزن في المنطقة، ومن ثم تصبح قوة كابحة للسياسة الأمريكية في المنطقة، ومن جهة أخرى فان نجاح إيران في حيازة البرنامج النووي سوف يشجع دول المنطقة الأخرى على دخول مجال الحيازة النووية هي الأخرى، لاسيما في مجال القدرات النووية السلمية، وهو ما ينتج عنه تأثيرات إستراتيجية خطيرة في المنطقة لا تقل عن تأثير الأسلحة النووية.

فالرؤية الأمريكية لبرنامج إيران النووي تنطلق من احتمالات سعي إيران لتطوير هذا البرنامج والعمل على استخدام التقانة النووية في المجال العسكري، وهو ما يجعل واشنطن تخشى من اختلال ميزان القوى لصالح طهران في مواجهة تل أبيب، فضلاً عن القلق الناجم من احتمالات وصول هذه الأسلحة لأيدي جماعات تعدها واشنطن إرهابية، لاسيما وان القلق الأمريكي يتزايد من خلال رؤية الولايات المتحدة لإيران بأنها ما زالت تمثل تهديداً آيديولوجياً وعائقاً ثقافياً أمام انتشار القيم الأمريكية في المنطقة[٢].

وفي هذا الصدد فقد أشار التقرير الصادر عن مكتب وزير الدفاع الأمريكي الأسبق (وليم بيري) حول إستراتيجية الولايات المتحدة الأمنية في الشرق الأوسط إلى:" إن القلق الكبير على المدى الطويل يأتي من تصميم إيران الواضح على تطوير أسلحة الدمار الشامل .... وهذا ينطوي على مضاعفات خطيرة على استقرار المنطقة"[٣]. كما وصف الرئيس الأمريكي الأسبق جورج

---

[١] لماذا تخشى واشنطن البرنامج النووي الإيراني؟، نشرة مركز الدراسات الإيرانية، جامعة البصرة، السنة الأولى، العدد الثالث، كانون الأول ٢٠٠٤، ص ٢.

[٢] د. رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، الطبعة الثانية، دمشق، دار الأوائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨، ص ٢٢٢.

[٣] المصدر نفسه، ص ٢٢٣.

دبليو بوش في عام ٢٠٠٤ ذلك التهديد بقوله:" إننا نتفق مع وجهة النظر التي تقول إن امتلاك إيران للأسلحة النووية يشكل تهديداً وعامل اضطراب بالنسبة لكل جيرانها"[١].

فضلاً عن ذلك، فان انعكاسات البرنامج النووي الإيراني على الأمن الإقليمي تبدو واضحة، لاسيما في منطقة الخليج العربي، إذ أن امتلاك أي دولة من دول الخليج للأسلحة النووية سيؤدي إلى اختلال موازين القوى في المنطقة، كما انه يعرض مفاهيم الأمن التي استقر الخليج لفترة طويلة عليها إلى الاختلال، وهو ما تخشاه الولايات المتحدة الأمريكية.

وهكذا وفي ظل الإصرار الإيراني على إن السياسة النووية هي سياسة ثابتة، ولن تتغير مهما كانت الضغوط الأمريكية والغربية عليها، تبقى الخيارات الأمريكية مفتوحة على عدم استبعاد أي خيار لردع إيران عن طموحاتها النووية، إذ تؤكد إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام ٢٠٠٢ في هذا الجانب على: " إن الولايات المتحدة ملتزمة بإبقاء اخطر أسلحة العالم بعيدة عن أيدي أكثر الأشخاص خطورة في العالم"[٢].

وتبعاً لذلك تم إدراج الخيار العسكري ضمن الوثيقة الأخيرة لإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي تلك الوثيقة التي أحييت ما سمي بـ: (عقيدة بوش) وحق الولايات المتحدة بالقيام بضربات عسكرية وقائية ضد أي تهديد حالي أو مستقبلي للقوة العظمى.

وعليه فان الخيارات العسكرية . الأمنية ستكون لها الأولوية في المدركات الأمنية الامريكية في مواجهة مخاطر التهديد النووي الإيراني، سواء تمثلت تلك الخيارات بنظام الدفاع الصاروخي، أو مظلة نووية خارجية، ومما يعزز من ذلك إن ثمة اتفاقاً خليجياً عاماً حول وجود مصلحة عليا لدول مجلس التعاون الخليجي في دعم سياسة الولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية عموماً الهادفة إلى ضمان عدم امتلاك إيران قدرات نووية عسكرية وإيجاد الضمانات الكافية لمنع وإجهاض أي محاولة إيرانية لصنع أسلحة نووية.

---

[١] نقلاً عن: شاهرام تشوبين، طموحات إيران النووية، ترجمة: بسام شيحا، الطبعة الأولى، بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٧، ص ١٩٦.

[٢] بيل بيركوتيز، البيت الأبيض يعيد التأكيد على عقيدة الضربة الأولى، على الموقع:
http://www.ipsnewsat/Arabic/not-asp4/2/2006

المبحث الثالث

مستقبل السياسة الأمريكية تجاه إيران

إن حالة التعقيد والغموض التي تميز العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، ولاسيما ما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني دفعت بالولايات المتحدة إلى العمل من اجل التوصل إلى حلول دبلوماسية وسياسية لكافة القضايا العالقة مع إيران، وتجلى ذلك بشكل واضح من خلال إعطاء المزيد من الوقت لأجراء حوار دبلوماسي مع إيران سواء عن طريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أو من خلال الدور الذي تلعبه دول الترويكا الأوربية من اجل إقناع إيران بالتخلي عن طموحاتها الإقليمية، وحيازتها للقدرات النووية. إلا إن فشل تلك الجهود السلمية قد فتح الباب أمام السياسة الأمريكية إلى ترجيح عدة خيارات يمكن الرجوع إليها للتعامل مع إيران وتتمثل هذه الخيارات بما يلي:

اولاً: تغيير النظام السياسي

طرحت الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها تجاه إيران وتحت تأثير تيار المحافظين الجدد إمكانية تغيير النظام السياسي القائم في إيران واستبداله بنظام يكون صديقاً للولايات المتحدة في هذا البلد الغني بالنفط. إذ ركزت السياسة الأمريكية في هذا الجانب على عاملين رئيسين: الأول تمثل في العمل على إضعاف الحكومة الإيرانية، أما الثاني فقد تمثل في عدم إهمال قوى المعارضة وتقديم المساعدة لها للتعجيل بإحداث التغيير المطلوب، والذي سيأخذ في حال تحقيقها طابع الثورة أو الانتفاضة[1].

وعليه فقد أدرك صانع القرار السياسي الخارجي الأمريكي لاسيما إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش بان إسقاط النظام السياسي القائم في إيران يمثل الحل الأمثل لحماية المصالح الأمريكية في المنطقة، وتأتي تلك الرؤية من قناعة مفادها انه حتى في حالة إبرام اتفاق مع واشنطن فان ذلك النظام لن يلتزم به وسيستمر في تقويض المصالح الأمريكية في المنطقة، نظراً لحالة عدم التوافق وغياب الثقة بين الجانبين، وعليه فقد ركزت السياسة الأمريكية في هذا المسعى نحو عدة وسائل لتغيير النظام هي:

[1] رياض الراوي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٨٤ . ٢٨٥.

١. دعم الانتفاضات والثورات الشعبية.
٢. مساعدة الأقليات والجماعات المعارضة للنظام.
٣. مساندة التخطيط لإنقلاب عسكري ضد النظام القائم.

ولا شك فان خيار تغيير النظام السياسي في إيران قد لا يبدو قابلاً للتحقيق في المرحلة الراهنة، ولعل مرد ذلك عاملين هما:

١. صعوبة إيجاد تيارات موالية للولايات المتحدة الأمريكية في الداخل الإيراني، فضلاً عن إن النظام الإيراني يعمل بوتيرة منظمة كوحدة واحدة مما يزيد قوته في مواجهة معارضة تتسم بالتفكك مما يسهم في إضعافها، وعلى الرغم من التعويل على التيار الإصلاحي في هذا الجانب، إلا إن قدرة النظام على قمع أية انتفاضة شعبية معارضة له يحول دون تحقيق الهدف المرسوم.
٢. صعوبة قيام أي انقلاب عسكري ضد النظام نظراً لعملية (تسييس الجيش) أو إعطاؤه دوراً اكبر في الحياة السياسية الإيرانية، مما يقلل فرص السعي لإحداث انقلاب كونه احد اكبر المستفيدين من بقاء الوضع كما هو، فضلاً عن وجود جهاز استخباري امني شديد لمراقبة أفراد القوات المسلحة الإيرانية سواء رجال الجيش أو الحرس الثوري[١].

وعليه فان الولايات المتحدة الأمريكية وصلت إلى قناعة بان التعويل على العامل الداخلي لتغيير النظام الإيراني يبدو امراً مستبعداً، وغير قابل للتحقيق نظراً لطبيعة الواقع الداخلي الإيراني الذي يقف بالضد من أي محاولة لتغييره، والمجيء بقوى قد تكون موالية أو مؤيدة للولايات المتحدة.

ثانياً: خيار التدخل العسكري

يُعد الخيار العسكري احد الخيارات المطروحة في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران في حال عدم توقف الأخيرة عن أنشطتها المتعلقة بتخصيب اليورانيوم، وقد أشار إلى ذلك وزير الخارجية الأمريكي الأسبق كولن باول في تصريح له على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم

[١] **فنسان الغريب، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٠.**

المتحدة في نيويورك في أيلول ٢٠٠٤ عندما قال: " انه ليس مطلعاً على أي خطط لضرب إيران، ولكن الخيار العسكري مازال مطروحاً على الطاولة"[١].

وعلى الرغم من إن خيار توجيه ضربة عسكرية لإيران يبقى احد الخيارات المطروحة، وان كانت تمثل الخيار الأخير الذي يمكن أن تلجأ إليه الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة إيران، إلا إن البعض في الولايات المتحدة حذر من اللجوء إلى هذا الإسلوب في الفترة الراهنة، وذلك لعدة أسباب هي:

١. يتمثل في تحسب إيران لهذا السيناريو، إذ قامت بناء المفاعلات والمجمعات النووية تحت الأرض على عمق (١٥ . ١٨) متراً، وحصنت المواقع بطبقات من التربة والخرسانة كما هو الحال في موقع (ناتانز)، فضلاً عن عدم وجود معرفة مسبقة بأماكن تواجد المواقع النووية الإيرانية، وكونها تقع في أعماق بعيدة تحت الأرض وتحتوي على مئات الممرات، كما أنشئت إيران بعض المواقع النووية الوهمية لتحويل الأنظار عن المواقع النووية الأخرى الحقيقية[٢].

ومما ساعد على ذلك هو ضعف المعلومات الاستخبارية الأمريكية عن إيران لاسيما بعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، مما يعني عدم القدرة على تحديد مدى دقة المعلومات المتوفرة، وهو ما ظهر واضحاً في ضعف المعلومات المتوفرة حول اتهام العراق بإمتلاك أسلحة الدمار الشامل، مما وضع الولايات المتحدة في موضع عدم الثقة من قبل حلفائها، وهو أمر لا يمكن تكراره مع إيران التي لا تتوفر عنها أية معلومات مؤكدة ودقيقة.

٢. لا يمكن لأحد أن يتكهن بطبيعة الرد الإيراني في حال تعرضت إلى عمل عسكري من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، فالقواعد العسكرية الأمريكية المنتشرة في المنطقة ستكون هدفاً سهلاً للصواريخ الإيرانية، وهو ما يشكل عامل قلق للولايات المتحدة.

---

[١] **نقلاً عن: د. رياض الراوي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٥.**

[٢] **د. اسامة مخيمر، المواجهة الأمريكية . الإيرانية ... تصعيد أم تهدئة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد١٦٨، نيسان ٢٠٠٧، ص ١٣٩.**

٣. موقف الدول الأوربية الذي يخالف الموقف الأمريكي في استخدام الحل العسكري في حال فشل الحلول الأخرى، فضلاً عن اعتراض كل من روسيا والصين على استعمال الحلول العسكرية نظراً للمصالح العسكرية والاقتصادية التي تربط هذين البلدين بإيران[١].

وعليه فان الحل العسكري كأحد الخيارات المطروحة تجاه إيران يبدو مؤجلاً في المرحلة الراهنة نظراً لحجم النتائج والآثار المترتبة عليه، وهو ما تدركه الولايات المتحدة الأمريكية جيداً بسبب طبيعة أهدافها ومصالحها في المنطقة، وقلقلها من طبيعة الرد الإيراني على تلك الأهداف في حال تعرضها لعمل عسكري، والذي يرجح أن يكون رداً شاملاً لا يمكن التكهن بنتائجه.

ثالثاً: خيار العقوبات الاقتصادية

تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية أداة العقوبات الاقتصادية كأحد الوسائل المؤثرة للتعامل مع إيران دون اللجوء إلى الخيار العسكري للضغط على إيران من اجل تغيير سياستها وكبح طموحاتها النووية. فالعقوبات الاقتصادية ومنع توريد الأسلحة وفرض القيود التجارية، وحجب الاستثمارات الخاصة قد تكون وسائل ناجعة في مواجهة الطموحات الإيرانية والحد منها، انطلاقاً من إدراك الولايات المتحدة بان مجريات الإحداث الدولية وطبيعة الأوضاع غير المستقرة في منطقة الشرق الأوسط عموماً ومنطقة الخليج العربي خصوصاً لا تسمح بتجربة عسكرية أخرى على غرار العمل العسكري الأمريكي ضد العراق عام ٢٠٠٣، وبذلك فان العقوبات الاقتصادية ضد إيران يمكن أن يشكل رادعاً لها.

وترمي أداة العقوبات الأمريكية إلى تحقيق هدفين رئيسين هما:[٢]

الأول: يتمثل في إضعاف إيران اقتصادياً للحيلولة دون تطوير قدراتها العسكرية، أو استقطاب دعم دبلوماسي يسهم في إفشال السياسة الأمريكية في تحقيق أهدافها. أما الثاني:

---

[١] **سمير زكي البسيوني، كيف تدير إيران علاقاتها مع القوى الكبرى، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٦٥، تموز ٢٠٠٦، ص ص ١١٣. ١١٤.**

[٢] **فنسان الغريب، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٢.**

فيرمي إلى عزل إيران دبلوماسياً عبر إقامة علاقات متينة مع دول المنطقة والقوى الكبرى الأخرى للضغط على إيران اقتصادياً وعسكرياً.

وعليه فان العقوبات الاقتصادية هي الأكثر فاعلية في المرحلة الراهنة حسب الرؤية الأمريكية، والتي تتضمن حظر مبيعات الأسلحة وحظر تصدير التكنولوجيا المتقدمة لها، ووضع قيود على العمليات التجارية والاستثمارات الإيرانية لإضعافها اقتصادياً، ووضع القيود على سفر الإيرانيين إلى الخارج، فضلاً عن فرض مزيد من القيود على مصادر العملات الصعبة لطهران التي تستخدمها في شراء الأسلحة والتكنولوجيا المتقدمة، وفرض قيود على بيع وشراء مصادر الطاقة الإيرانية لاسيما النفط والغاز الطبيعي اللذان يمثلان مصدرين بالغي الأهمية للدخل القومي الإيراني[١].

وفي هذا الصدد فقد نجحت الجهود الأمريكية في إصدار القرار (١٩٢٩) من مجلس الأمن في حزيران ٢٠١٠ الذي فرض عقوبات على إيران، وإضافة نحو (١٥) مؤسسة إيرانية جديدة إلى القائمة السوداء، وممارسة الرقابة على المصرف المركزي الإيراني، فضلاً عن الحد من واردات وصادرات إيران وحظر بيع إيران تكنولوجيا عسكرية[٢].

وقد تركت السياسة الامريكية في هذا الجانب تثيراً واضحاً على الاقتصاد الايراني مما فاقم من المشكلات الاقتصاية، وهو مما ادى في النهاية الى الاتفاق على الدخول في مفاوضات حول البرنامج النووي الايراني انطلقت في جنيف في تشرين الثاني عام ٢٠١٣ بين ايران ومجموعة دول (٥+١) وهي كل من (الولايات المتحدة الامريكية، بريطانيا، فرنسا، الصين، روسيا، والمانيا)، وهو ما وضع ازمة البرنامج النووي الايراني امام واقع جديد اقر بحق ايران في تخصيب اليورانيوم، وهو وان كان اقراراً ضمنياً ومحصوراً في التخصيب عند نسبة ٥% فقط، مع اقراره واعتماده الحل السياسي والدبلوماسي لازمة البرنامج النووي الايراني[٣]. وهو ما تكلل بالنجاح

[١] المصدر نفسه، ص ١٩٢.

[٢] د. محمد البطل، ابعد من القرار (١٩٢٩) وإستخداماته امريكياً، على الموقع:
http//www.thawra.alwehda.gov.sy/archive.asp?filname.

[٣] د. محمد السعيد ادريس، تأثير التقارب الامريكي - الايراني على منطقة الخليج العربي، على الموقع التالي في الانترنيت:
http://www.acrseg.org/2361.

من خلال التوصل الى اتفاق اطاري بين ايران والدول الكبرى في نيسان ٢٠١٥، يقضي بالتزام ايران بسلمية برنامجها النووي، مقابل رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها بصورة تدريجية.

وفي ضوء ما تقدم فان الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تعول على هذا الأسلوب من اجل الضغط على إيران لحملها على التخلي عن برنامجها النووي والتخلي عن طموحاتها الإقليمية، وهو ما يصب في مصلحة الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة.

ولا شك فان هذا الخيار اقرب إلى ارض الواقع طبقاً لحسابات الربح والخسارة المتوقعة من أي عمل عسكري، واستناداً إلى مجريات الأحداث الدولية التي تتجه إلى تجنيب المنطقة أي عمل عسكري مستقبلاً.

الخاتمة

رتب انتهاء حقبة الحرب الباردة بانهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي مجموعة نتائج أسهمت في تكوين ملامح الفترة الانتقالية التي يتسم بها النظام الدولي الحالي، ومن ابرز هذه النتائج تصاعد الحديث في الولايات المتحدة الأمريكية عن انتصار النموذج الأمريكي في المواجهة بين المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي وانفراد الولايات المتحدة في القرار السياسي الدولي نتيجة غياب القطب المنافس، فضلاً عن احتكارها لأدوات القوة والتأثير ووسائل مد النفوذ، الأمر الذي يخدم الانفراد الأمريكي وقوة تأثيره.

وقد شكل هذا الوضع المختل دافعاً للولايات المتحدة لان تسعى إلى معالجة العديد من المشكلات والقضايا التي تهم مصالحها وفق سياسات تنسجم مع تطلعات الهيمنة العالمية.

وفي ضوء ذلك، فقد شكلت السياسة الأمريكية تجاه إيران بعد انتهاء الحرب الباردة نموذجاً يعكس ذلك التوجه الأمريكي الجديد، إذ ركزت السياسة الأمريكية على مواجهة التوجهات الإيرانية في منطقة الخليج العربي، والسعي إلى احتواء الدور والقدرات الإيرانية، والتعامل مع إيران كمصدر للتهديد كونها قوة طامحة للهيمنة الإقليمية في وقت تسعى فيه الولايات المتحدة إلى منع ظهور أي قوة تحمل نزعة السيطرة الإقليمية في أية بقعة في العالم.

وفي هذا الإطار، فقد رفضت الولايات المتحدة قيام إيران بأي دور إقليمي مؤثر كونه يهدد المصالح الغربية عموماً والأمريكية بصورة خاصة سواء في الخليج العربي أو الشرق الأوسط.

وعليه فقد اتسمت السياسة الأمريكية تجاه إيران باختلاف الإدارات الأمريكية بثبات الأهداف وتعدد الأدوات، والأساليب المعتمدة في مواجهة الدور الإيراني في المنطقة، لاسيما بعد زيادة الشكوك حول طبيعة البرنامج النووي الإيراني.

وفي ضوء تعدد خيارات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران فقد تولدت قناعة لدى الولايات المتحدة بضرورة تبني أداة العقوبات الاقتصادية في المرحلة الراهنة لمواصلة الضغط على إيران ومحاصرتها في ضوء سياسة الاحتواء الرامية إلى الحد من التطلعات الإقليمية الإيرانية، والحيلولة دون تهديدها المصالح الأمريكية في المنطقة ولاسيما الحيوية منها، الأمر الذي يصب في نهاية المطاف في حسم الهيمنة الأمريكية على شؤون المنطقة والعالم اجمع من خلال التحكم في مصادر الطاقة الرئيسة استراتيجياً واقتصادياً وسياسياً.

The Iranian factor in the American foreign Policy

Instructor Doctor:
Saleem Qata'a Ali

Abstract

The Iranian factor has played a great role in the American foreign policy at the various administrations that ruled the United States of America whether republic or democratic administration. Since Iran depends on the elements of power to achieve its hidden and apparent goals, a matter which enables it to play an influential role in many regional issues. Subsequently this leads to threaten America's interests in the region.

Accordingly, this research is going to analyze the American vision and policy towards Iran since 1979. In addition to a future reading to the way in which America will deal with Iran in the future.